نحتفل اليوم بالذكرى 24من انتفاضة مارس / ابريل المجيدة ! ويجث على أعناقنا ورقابنا ليل طويل مظلم اسود ممتد من ثلاثين يونيو 1989 حتى الأن. عشرون عاما تغيرت فيها مفاهيم الشعب السودانى وتغيرت فيها التركيبة الإجتماعية لهذا الشعب العظيم حتى ثوابت الإخلاق التى نفتخر بها تزلزت تحت وقع الفقر والظلم الذى يناى به شعبى كل يوم تحت وطأة هذه العصبة التى تحكمه!.
نحتفل اليوم والسودان يمر بمنعطف تاريخى عصيب !
فبدلا ان نقدم نموذجا يحتذى به للعالم اصبحنا اول دولة فى العالم يحكمها متهم مطلوب القبض عليه من المحكمة الدولية !
تبدلت ايجابيات التنوع الثقافى والحضارى والإرث التاريخى الي ان صارت مصدر شقائنا وخلافنا ! وللعصبة الحاكمة نصيب الأسد فى تاجيج هذه النار, واثارة النعرات القبلية والجهوية والعرقية.
السودان يعج بالثروات ما فوق الأرض وما بباطنها واصبحت هذه الثروات سببا فى فرقتنا وشقاءنا . ولكن نتيجة إلي ثقافة النهب و تبديد المال العام التي انتهجها النظام, التي ادت بالتالي الي تهميش او الشعور بالتهميش لكثير من المناطق ففقدت الامل باصلاح سوف يأتي من المركز, فاصبحت تنادي بأقتسام الثروة تارة والسلطة تارة اخرى , فوصل بنا الحال الي مواجهة خطر تقسيم مؤلم لسوداننا الحبيب.
اتت هذه العصبة ببرنامج واضح وهو المشروع الحضارى وباسمه وباسم الدين اججوا نار الحرب وقفلوا الباب على كل مساع للسلام الشامل الذي كنا ولا زلنا في حوجة ماسة له, اتلفوا كل الأخضر واليابس وازاقوا الشعب من الزل والهوان ما اذاقوه !
خُلطت المفاهيم فى هذا المشروع الحضارى حتى صار المجرم السفاح يمثل هيبة الدولة ويجب الدفاع عن هيبة الدولة وعدم المساس بها. فالكثيرين من ابناء شعبنا لايدافعون عن النظام ولكن خوفا من النظام المتكبر الذي سيضحي بالشعب في سبيل بقائه.
اننا الأن امام موقف تاريخى يحدد مصير هذا الوطن !
لقد صدر قرار المحكمة الدولية بإتهام راس الدولة بإرتكاب جرائم فى حق شعبه ! ولا ياتى الحل بالحشد والتصعيد ضد هذا القرار ولا بطرد منظمات المجتمع المدنى من السودان بهذا لن يحل المشكل بل سوف يزيد من التصعيد مع المجتمع الدولى .
وإذ كنا نندد بالتصعيد مع المجتمع الدولي فإننا في البدء نشجب وندين التصعيد الداخلي من تهديد ووعيد يقصد به كل من كان له رأى مخالف وموقف مؤيد للمحكمة الدولية. إن التهديد بالقتل والقطع وغيره إنما يدل على وحشية هذا النظام الذي لا يتوانى في ارتكاب المجازر في حق شعبه من اجل استمراره وإدامة حكمة.
يجب أن تكون مصلحة الشعب هي العليا وليست مصلحة الانظمة التي لا تدوم، فشعبنا وان طال الزمن سوف ينتفض كما فعلها مرتين ضد ظلم واستبداد العسكر, هو ذات الشعب الذي نصر الديمقراطية وارتضاها منهجا.
ومن هذا المنطلق نحن في المنبر الديمقراطي وإيمانا منا بان الخروج من هذه المآزق التي جلبتها لنا الإنقاذ لا يكن إلا بإتحادنا والعمل سويا جنب إلى جنب نستصحب معنا كل تجارب الماضي في هذا المعترك ونخص بالذكر تجربة التجمع الوطني الديمقراطي ومقررات مؤتمر اسمرا 1995 بكل عثراتها لنستوعب الدرس جيدا ونضع نصب عيننا وطننا الغالي لخلق واقع جديد تكون فيه وحدة البلاد هي الهدف وينعم بخيرات بلادي القاصي والداني ! وبالرغم من اختلاف منطلقاتنا الفكرية لا ننظر إلى نقاط الخلاف بل نركز على النقاط التي تجمعنا ووحدة أهدافنا ونعمل على رصف الطريق للخروج بمفاهيم راسخة حول كل نقاط الخلاف فيما بيننا. و البحث عن حلول يرتضيها الجميع وعن طريق نتفق فيه كلنا ويكون هدفنا هو رفعة السودان ورفاهية أهله وكبداية لهذا الطريق فقد اتفقنا هنا في المنبر الديمقراطي السوداني على العمل من اجل ذلك الوطن والاعتراف بتمايزنا الثقافي والعرقي وعلى أن يكن هذا الاختلاف هو ثروتنا التي نقود بها الوطن وخلق الأمة السودانية التي نفتخر بها جميعا ونكون مثلا يحتذي ونحب أن نؤكد بان تقسيم السودان على أسس عرقية وجهوية وثقافية إنما هو المحصلة النهائية لسياسات هذه العصبة الحاكمة اليوم وليس كما تروج لها هي وأذنابها بالسودان وبهولندا.
فالنعمل سويا من اجل وطن مشرق وطن يسع الجميع وطن خير ديمقراطي.